روسيا ترفض الاعتراف بالثوار الليبيين وتنتقد دعم الغرب

الثوار الليبيون يعلنون السيطرة على البريقة واستمرار الضغط الدولي

■ بنغازي - أ ف ب

□ أعلن الثوار الليبيون أمس الإثنين (18 يوليو/ تموز 2011) سيطرتهم على مرفأ البريقة النفطي (شرق)، بعد انسحاب القسم الأكبر من قوات العقيد معمر القذافي إلى الغرب على إثر تفخيخ المنشآت النفطية.

وصرح المتحدث باسم الثوار، شمس الدين عبدالملا أن «القسم الأكبر من قوات القذافي انسحب إلى راس لانوف» على بعد خمسين كيلومتراً إلى الغرب، موضحاً أنه بقي ما بين 150 إلى 200 جندي موالٍ للنظام في الموقع النفطي. وكان الثوار الليبيون يحاولون السيطرة على المدينة بهدف فتح طريق العاصمة طرابلس أمام تقدمهم.

من جهته، أعلن حلف شمال الأطلسي أنه قصف أمس راداراً في مطار طرابلس الرئيسي كان يستخدم لمراقبة الطيران المدني لكن استعملته القوات الموالية لمعمر القذافي لرصد طائرات الحلفاء. وقال الحلف في البيان إن «قوات الحلف (الجوية) قصفت نظام رادار كان يستخدم حصراً لغايات عسكرية في المطار الرئيسي في طرابلس».

وأضاف «الرادار الذي كان يستخدم لمراقبة الحركة الجوية المدنية استخدمته القوات الموالية للقذافي لمتابعة الوسائل الجوية للحلف الأطلسي فوق طرابلس وتنسيق أنظمتها الخاص للإنذار السريع». وكان الأطلسي أعلن أمس أن طائراته أصابت أمس الأول (الأحد) 11 آلية عسكرية ومركزاً للمراقبة في ضواحي هذه المدينة الساحلية التي يسيطر عليها الجنود الموالون للعقيد معمر القذافي منذ أبريل/ نيسان وتقع على بعد 800 كيلومتر شرق طرابلس و240 كيلومتراً جنوب غرب بنغازي.

وكان يتواجد في وسط المدينة نحو ثلاثة آلاف رجل موالين للقذافي بحسب الثوار الذين شنوا مساء الخميس الماضي هجوماً من جنوب وشمال وشرق البريقة. وأوقعت هذه المعارك 15 قتيلاً على الأقل و274 جريحاً في صفوف الثوار. والسبت تباطأ تقدمهم بسبب مئات الألغام والعثور على خنادق دفاعية حفرت في محيط البلدة وملئت بمواد قابلة للاشتعال.

والاستيلاء على البريقة من دون التسبب بأضرار جسيمة في البنى التحتية فيها يمثل بالنسبة إلى الثوار نصراً كبيراً لأنه سيتيح لهم التزود بالوقود وإطلاق حركة صادرات النفط المتوقفة تقريباً.

واعترفت مجموعة الاتصال الدولية التي اجتمعت الجمعة في اسطنبول بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، الهيئة السياسية التي تمثل الثوار، كـ «سلطة حكومية شرعية» في ليبيا ما يسمح له بإقامة علاقات اقتصادية مع الخارج.

وفي هذا الخصوص، أعلنت روسيا بوضوح أمس أنها لا تنوي اتباع خطوات الدول الكبرى والإقليمية الأعضاء في هذه المجموعة. وهكذا أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس أن بلاده ترفض الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا كممثل شرعي لهذا البلد على غرار الولايات المتحدة.

وقال لافروف في تصريح «إذا كان الأمر يتعلق بالاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل وحيد للشعب الليبي، فإننا لا نشاطر هذا الموقف».

وعلى جبهة المعارك في الغرب، أصيب 23 من الثوار على الأقل بجروح الليلة قبل الماضية في معارك ضد قوات القذافي على بعد نحو عشرين كيلومتراً من مصراتة التي يسيطر عليها الثوار وتقع على بعد 200 كيلومتر شرق طرابلس، بحسب بيان للمتمردين. وقال البيان «لقد نجحنا في صد القوات الموالية التي فقدت عدداً من مقاتليها وتركت وراءها العديد من الآليات والأسلحة والذخائر».

من جهة أخرى، أكد الثوار أن رجال القذافي قصفوا مواقعهم على بعد بضعة كيلومترات من وسط مدينة زليطن (غرب)، وهي الهدف المقبل لهم على بعد 150 كيلومتراً شرق طرابلس.

سفارة قطر تعلق أعمالها في دمشق وسفارتا الولايات المتحدة وفرنسا تقلصان موظفيهما

دعوات أوروبية إلى تشديد العقوبات على النظام السوري

■ بروكسل، دمشق - أ ف ب، د ب أ

□ أعرب عدد من وزراء الخارجية الأوروبيين أمس الإثنين (18 يوليو/ تموز 2011) عن تأييدهم تشديد العقوبات على الرئيس السوري بشار الأسد والمقربين منه ودعوا إلى تغيير في النظام في سورية مع استمرار القمع.

وبالنسبة إلى فرنسا، قال وزير خارجيتها آلان جوبيه على هامش اجتماع مع نظرائه الأوروبيين في بروكسل «إننا منفتحون تماماً على تشديد العقوبات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي». وأمس، دانت فرنسا مرة أخرى أعمال العنف في سورية ودعت نظام الرئيس بشار الأسد إلى «البدء من دون تأخير بعملية انتقالية ديمقراطية» في بلاده.

وأكد المتحدث باسم الخارجية الفرنسية، برنار فاليرو في بيان إن «أعمال العنف في سورية التي أوقعت من جديد عشرات القتلى في الأيام الأخيرة غير مقبولة»، و«تدين فرنسا مرة أخرى بأقسى العبارات استمرار التجاوزات ضد المتظاهرين المسالمين»، معرباً عن تأييد باريس فرض عقوبات إضافية على المسئولين في النظام السوري. وقال وزير الشئون الأوروبية الهولندي، بن كنابي من جهته إنه «يؤيد بقوة العقوبات الإضافية». وأضاف «ينبغي أن يضع الرئيس الأسد حداً للقمع الآن والبدء بإصلاحات ديمقراطية حقيقية أو ترك السلطة».

وأقر وزير الخارجية البريطاني، وليام هيغ بأنه «سيأتي بالتأكيد وقت ينبغي فيه فرض عقوبات جديدة»، مذكراً بأن الاتحاد الأوروبي سبق أن أقر سلسلة عقوبات ضد النظام السوري. وفي إعلان يتوقع أن يتبناه الوزراء الأوروبيون أمس، يحذر الاتحاد الأوروبي أنه طالما يواصل نظام بشار الأسد مساره، فإن الاتحاد الأوروبي «سيواصل سياسته الحالية وسيعمل على دفعها بما في ذلك عبر عقوبات تستهدف المسئولين أو المشاركين في القمع العنيف» للمعارضة السورية. وسبق أن تبنى الاتحاد الأوروبي ثلاث دفعات متتالية من العقوبات ضد مسئولين كبار في النظام بينهم الرئيس السوري نفسه، إضافة إلى شركات على علاقة بالسلطة، وكذلك ضد مسئولين في الحرس الثوري الإيراني (الباسداران) المتهمين بمساعدة النظام السوري على قمع المحتجين.

واعتبر هيغ أن «القرار يعود إلى الشعب السوري. لكني أعتقد أنه يجدر بالرئيس الأسد إجراء إصلاحات أو الانسحاب من السلطة». واعتبر وزير الخارجية السويدي كارل بيلت من جهته أنها «ليست مسألة أشخاص. انها مسألة نظام. على النظام أن يفسح في المجال أمام نظام جديد. هذا أمر واضح للغاية».

وأضاف أن «النظام وصل إلى نهايته. لقد فقد صدقيته وشرعيته»، مبدياً «تأثره بوحدة المعارضة وطابع اللاعنف الذي تتحلى به. إنه عامل مشجع». من جهته، رأى وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسلبورن «لا يمكننا أن نقرر من بروكسل أموراً عملية للسعي إلى تغيير نظام الأسد، لكن جامعة الدول العربية يمكنها القيام بذلك».

وأضاف «لا أقول إنه يتعين المطالبة بمنطقة حظر جوي أو تدخل عسكري عبر جامعة الدول العربية، لكن على الجامعة العربية واجب أن تكون أكثر حزماً وانخراطاً في سورية لوقف إطلاق النار على المتظاهرين على الأقل». وبحسب وليام هيغ، فإنه «ينبغي العمل بشكل وثيق مع تركيا» على الملف السوري.

وقال «نحن بحاجة إلى سياسة تعاون خارجية حقيقية بين دول الاتحاد الأوروبي وتركيا التي لها من التأثير على سورية أكثر من عدد كبير من الدول الغربية».

وتشهد سورية منذ أربعة أشهر حركة احتجاج ضد نظام الأسد الذي رد بقمع أوقع حتى الآن أكثر من 1400 قتيل وأدى إلى توقيف أكثر من 12 ألف شخص ونزوح آلاف آخرين بحسب الناشطين في مجال حقوق الإنسان.

في الأثناء، قال مسئول في البعثة القطرية في سورية إن سفير قطر في دمشق، زايد الخيارين غادر سورية مؤخراً وقامت السفارة «بتجميد أعمالها». وقال هذا المسئول طالباً عدم كشف هويته إن «الدبلوماسيين غادروا سورية والأعمال جمدت إلى موعد لم يحدد». ولم يذكر المصدر تاريخ رحيل السفير ولا أسبابه.

وكانت ذكرت تقارير سورية أمس أن السفارة القطرية علقت أمس أعمالها في دمشق إلى أجل غير محدد، بينما تستمر سفارتا الولايات المتحدة وفرنسا في إغلاق عدد من أقسام السفارتين بينها القسم الثقافي والقسم القنصلي. وقالت صحيفة «الوطن» السورية شبه الرسمية إن السفارة القطرية علقت أمس الأول أعمالها في دمشق إلى أجل غير محدد، بعد تظاهرات نظمها شبان سوريون أمام مقرها في حي أبو رمانة احتجاجاً على طريقة تعاطي فضائية «الجزيرة» مع الأحداث.

وقالت مصادر في السفارتين الأميركية والفرنسية إن السفارتين علقتا بعض الأقسام فيهما. وتم تعليق العمل في المركز الثقافي الفرنسي ومركز دراسات الشرق الأدنى التابع للسفارة الفرنسية بدمشق، كما تم تعليق خدمة تقديم تأشيرات الخروج للسوريين في السفارة الأميركية بدمشق.

مواطنون سوريون خلال تظاهرة مؤيدة للحكومة في دمشق (أ.ف.ب)

العاهل السعودي يتلقى رسالة من نظيره المغربي

■ جدة، نيويورك - أ ف ب، واس

□ تلقى خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أمس (الإثنين) رسالة من ملك المغرب، محمد السادس، سلمها له وزير الشئون الخارجية المغربي، الطيب الفاسي الفهري. ولم يذكر المصدر مزيداً من التفاصيل.

يذكر أن الفاسي قام بزيارة الرياض منتصف مايو/ أيار الماضي في أعقاب دعوة مجلس التعاون الخليجي الرباط للانضمام إلى صفوفه.

الجيش اليمني يبدأ معركة استعادة زنجبار

□ كشفت تقارير صحافية أمس الإثنين (18 يوليو/ تموز 2011) أن معارك عنيفة تدور منذ فجر أمس الأول في محيط مدينة زنجبار، عاصمة محافظة أبين جنوبي اليمن، بين القوات الحكومية ومعها المناصرون من القبائل المسلحة في المحافظة من جهة وبين مسلحي الجماعات الإسلامية المتشددة التي يقودها تنظيم «القاعدة» وتسيطر على المدينة منذ نهاية مايو/ أيار الماضي.

ونقلت صحيفة «الحياة» اللندنية عن مصادر محلية أمنية وقبلية أن معارك هي الأعنف تدور حول زنجبار منذ الواحدة من فجر الأحد، وأن رجال القبائل المساندين للقوات الحكومية تمكنوا من اقتحام عدد من تحصينات المسلحين المتشددين، في حين واصلت وحدات الجيش قصف مواقع المسلحين في أنحاء المدينة من دون توقف، وتمكن عدد من سرايا الجيش من الوصول إلى معسكر اللواء 25 المحاصر، ناقلاً مؤناً وإمدادات ومعلومات إلى قيادة المعسكر حول خطة اقتحام المدينة.

وكانت تعزيزات عسكرية كبيرة وصلت إلى منطقة دوفس في ضواحي زنجبار السبت قوامها نحو 5 آلاف جندي وعشرات الناقلات للجنود والدبابات ومنصات صواريخ الكاتيوشا، قدمت من معسكرات الجيش في المنطقة الجنوبية.

على صعيد آخر، قُتل متظاهران وأصيب سبعة آخرون برصاص مؤيدين للرئيس اليمني علي عبدالله صالح في صنعاء مساء أمس، وفق ما أفاد مصدر طبي. وقال هذا المصدر في مستشفى المتوكل في صنعاء «أصيب حسين الحوري وحسن السقاف بجروح قاتلة واستقبلنا سبعة آخرين مصابين بالرصاص».

وقال متظاهرون إن مسلحين في ثياب مدنية من بين مناصري الرئيس اليمني أطلقوا النار على مجموعة صغيرة من المتظاهرين انطلقت من ساحة جامعة صنعاء في اتجاه جادة الزبير في وسط العاصمة اليمنية. ونظمت التظاهرة تلبية لنداء مجموعة من المعارضين ترفض أي حوار مع صالح بهدف إجراء انتقال سلمي للسلطة. واكد الرئيس اليمني في كلمة نشرتها الصحف المحلية الاثنين في الذكرى الـ 33 لوصوله إلى السلطة، أن الحوار هو المخرج الوحيد للأزمة في اليمن.

محاكمة ناشطين بتهمة التشهير برئيس الإمارات

■ أبوظبي - أ ف ب

□ مثل 5 ناشطين حقوقيين أمس الإثنين (18 يوليو/ تموز 2011) أمام محكمة أمن الدولة في أبوظبي بتهمة التشهير برئيس الإمارات وكبار المسئولين والمساس بأمن البلاد، حسبما أفاد موقع صحيفة «غلف نيوز».

وقد تظاهر مئات الأشخاص أمام المحكمة للتأكيد على دعم رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولبسوا ألوان العلم الإمارات ورفعوا شعارات «كلنا خليفة» و«خليفة خط أحمر»، منددين بالمتهمين الخمسة. وبحسب موقع الصحيفة، فإن جلسة اليوم خصصت لتقديم الدفاع. وفي 14 يونيو/ حزيران الماضي، مثل الإماراتيون أحمد منصور وناصر أحمد خلفان بن غيث وفهد سالم الشحي وحسن علي آل خميس إضافة إلى أحمد عبدالخالق أحمد وهو من البدون، أمام المحكمة الاتحادية العليا.

ومنصور مدون وناشط في حقوق الإنسان أما بن غيث فهو أستاذ محاضر في الاقتصاد في فرع جامعة السوربون الفرنسية في أبوظبي. وكان النائب العام أعلن في أبريل/ نيسان الماضي أن الخمسة تم حبسهم «لثبوت ارتكابهم جرائم التحريض على عدم الانقياد للقوانين وعلى أفعال من شأنها تعريض أمن الدولة للخطر والمساس بالنظام العام والخروج على نظام الحكم وإهانة رئيس الدولة ونائبه وولي عهد أبوظبي». ودعت أربع منظمات دولية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان السلطات الإماراتية أمس الأول (الأحد) إلى الإفراج عن الناشطين الخمسة مؤكدة أنهم يطالبون بمزيد من الديمقراطية في الإمارات. وأفاد بيان مشترك وقعته خصوصاً «هيومان رايتس وتش» ومنظمة العفو الدولية أنه «يتعين على السلطات الإماراتية إسقاط التهم ضد الناشطين الخمسة والإفراج عنهم فوراً».

السبسي: الانتخابات في موعدها رغم محاولات إثارة الفوضى

■ تونس - د ب أ

□ أعلن الوزير الأول في الحكومة الانتقالية التونسية، الباجي قايد السبسي أمس الإثنين (18 يوليو/ تموز 2011) أن انتخابات المجلس الوطني التأسيسي المقررة في 23 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل ستجرى في موعدها «رضي من رضي وكره من كره»، متهماً «مجموعات دينية متطرفة» وأطرافاً سياسية لم يسمها بمحاولة «بث البلبلة والفوضى في البلاد» لتعطيل إجراء الانتخابات في هذا التاريخ.

وذكر السبسي (85 عاماً) في خطاب توجه به أمس للشعب التونسي أن كيانات وأحزاب سياسة غير مستعدة للانتخابات «تواطأت مع أطياف دينية متطرفة وأعدت خطة للإطاحة بالأمن والاستقرار في البلاد وربما التحضير لأعمال إجرامية أخرى». وأوضح أن تلك الكيانات والأحزاب غير مستعدة للانتخابات وليس من مصلحتها إجراء الانتخابات في موعدها لأن «الانتخابات ستظهر حجمها الطبيعي».

وأضاف أن «عصابات من المفسدين في السياسة وفي (عالم) الإجرام فاجأت السلطات بارتكاب أعمال إجرامية»، «في وقت متزامن وبعدة مناطق» من البلاد، موضحاً أن أعمال عنف استهدفت منذ الجمعة الماضي مقرات أمنية وإدارية وتجارية ومستشفيات.

السبسي يتحدث خلال مؤتمر صحافي في العاصمة التونسية (رويترز)

ولفت إلى أن «كثيراً من الأحزاب لها خطاب مزدوج إذ تقول: لا علاقة لي (بالعنف) ثم تدفع نحوه» واتهم وسائل إعلام خاصة ورسمية «بتغذية الشائعات»، قائلاً إن من بينها من «ينادي إلى التشويش وزيادة الطين بلة».

ولاحظ أن النية من «اعتصام القصبة 3» الذي دعا نشطاء مجهولون على شبكة الإنترنت إلى تنظيمه الجمعة الماضية أمام مقر الحكومة بساحة القصبة (وسط العاصمة) ومنعته قوات الأمن يهدف إلى «تعكير الجو» العام في تونس قبل الانتخابات. واعتبر أن هذا الاعتصام «لا مبرر له» وأنه لم يحقق نجاحاً ولم يكن محل إجماع شعبي. وأضاف: «معروف من نادى إلى هذا الاعتصام من شخصيات (لم يسمها) ومعروف من زار المعتصمين» بساحة القصبة في إشارة إلى زعماء تنظيمات سياسية زاروا المعتصمين.

وتشهد تونس منذ الجمعة الماضية أعمال عنف على خلفية منع الشرطة تنظيم اعتصام «القصبة 3» واعتدائها بالضرب على متظاهرين حاولوا الاعتصام أمام مقر الحكومة وإطلاقها قنابل مسيلة للدموع على جامع القصبة عندما تحصن داخله متظاهرون هربوا من مطاردة الشرطة. وبلغت أعمال العنف ذروتها الليلة قبل الماضية عندما اشتبك نحو 400 شخص غالبيتهم من المراهقين مع دورية للجيش في مدينة سيدي بوزيد (وسط) ما أسفر عن مقتل طفل (14 عاماً) وجرح عدد آخر من المحتجين.

محكمة دولية تأمر بإخراج قوات تايلندية وكمبودية من منطقة محل نزاع

□ أمرت محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة تايلند وكمبوديا أمس الإثنين (18 يوليو/ تموز 2011) بسحب قواتهما من منطقة منزوعة السلاح تحددت أخيراً بشأن معبد واستئناف المحادثات لحل الصراع المستمر منذ عشرات السنين. وأسفر قتال اندلع مؤخراً بين كمبوديا وتايلند عن مقتل 18 وأجبر عشرات الآلاف من الجانبين على النزوح إلى مناطق أخرى منذ فبراير/ شباط عندما تصاعدت التوترات بسبب معابد هندوسية قديمة.

وقالت المحكمة إن الوضع «ما زال غير مستقر وإنه ربما يتدهور» بينما حددت منطقة منزوعة السلاح بشأن المعبد وحثت تايلند وكمبوديا على إجراء محادثات. وأمرت المحكمة كلاً من البلدين بالسماح لمراقبين من رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بدخول المنطقة.